

## الشاهين: من يحدد دستورية الأسئلة البرلمانية؟

العدل حول عدد المستفيدين من المادة 153 من قانون الجزاء المتعلقة بتخفيف عقوبة قتل الأم أو الابنة أو الأخت في بعض الحالات الجنائية للحبس مدة لا تتجاوز 3 سنوات أو الغرامة فقط

وقال الشاهين لا أدري من هو المستشار، اليوم «بيه» وغداً «باشا»، الذي يحدد دستورية أو عدم دستورية أسئلة ممثلي الأمة المنتخبين. وكان النائب الشاهين قدم سؤالاً إلى وزير

استغرب النائب أسامة الشاهين امتناع الحكومة عن إجابة سؤال برلماني محدد وبسيط، عن عدد الحالات المستفيدة من المادة 153 من قانون الجزاء.

## أكد أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي أنها وسيلة لا غاية وممارسة لا شعاراً أوزماً

# الغانم: الديمقراطية هي الأفضل من كل بدائلها.. لكنها ليست مقدسة

تغطي كافة مناطق المجموعات الجيوبسياسية في الاتحاد البرلماني الدولي.

وأعلن الغانم عن استعداد البرلمان الكويتي لاستضافة أي حلقة نقاشية حول ملف تحديات الديمقراطية برعاية الاتحاد، وبمشاركة المختصين من كافة الحقول، مفكرين، رجال سياسة، رؤساء أحزاب، أكاديميين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي وعلم النفس الاجتماعي، خبراء اقتصاديين وعاملين في حقل التنمية، من أجل تاصيل حوار فكري ونقائي حر وشفاف، يتعامل مع كل الاختلالات البنوية المتعلقة بالنظام الديمقراطي وكيفية تصويبه وضمان حيويته وفعاليته المنشودة.

من جهة أخرى أشاد أمين صندوق الشعبة البرلمانية النائب سليمان الحليبة العازمي بالنشاط المحفوظ للدبلوماسية البرلمانية الكويتية خلال السنوات الأخيرة، مؤكداً أهمية العمل الدبلوماسي البرلماني في ترسيخ سياسة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأضاف الحليبة في تصريح صحفي على هامش مشاركته في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 143 المنعقد حالياً بالعاصمة الإسبانية مدريد أن الدبلوماسية البرلمانية تعمل بشكل فعال على خلق إجماع عالمي حول القضايا العربية والإسلامية المستحقة فضلاً عن القضايا العالمية العادلة.

وقال أن الشعبة البرلمانية نجحت برئاسة رئيس مجلس الأمة من ووق الغانم في خلق تعاون وتنسيق مفر بين الشعب البرلمانية العربية والإسلامية من أجل تشكيل مواقف موحدة للمكثتين تجاه القضايا المثارة وإيصالها إلى المجتمع الدولي عبر المحافل البرلمانية القارية والدولية.



الغانم يتحدث أمام الجمعية العامة لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 143



الوفد الكويتي المشارك

وأوضح الغانم «عشرات من الأسئلة، حري بنا، أن نتعاطى معها، ليس لتقويض النظام الديمقراطي كما يشيع تجار الشعار، بل لحماية هذا النظام الذي لم يجد الإنسان الكيان الصهيوني هنا كنموذج؟ أو عن جنوب أفريقيا سابقاً؟ أو عن عشرات الأمثلة؟».

وأستطرد الغانم قائلاً «ماذا عن الممارسة اليومية التي تحدثت في كثير من بلدان العالم في ظل أنظمة ديمقراطية، والتي تتعلق بسوء استخدام الرخص الدستورية في خلق صراعات ثانوية وشخصية وحزبية وما يسفر عنها من تعطيل للتنمية ووقف عجلة التقدم؟».

عنصرية وطائفية ومذهبية وغيرها من تلك النزعات المدمرة؟».

وأضاف الغانم «ماذا لو أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي وساحة حرية الرأي، ساحة تصارع استخباراتي وإرتراعي وإجرامي منظم، تحفل بالإشاعات والمعلومات المضللة، والمفضية إلى إزاء كل النزعات الجذائية المتوحشة من

الاصطفاف السياسي والاستقطابات الحزبية مولة في الحدة والتصارع غير المسؤول، إلى حد ينتج عنها، وبشكل ظاهر، تصدعاً مجتمعياً يومياً وبشكل فاضح وصارخ؟ هل نحتاج إلى أمثلة من واقع العالم الغربي الديمقراطي في فترة ما بين الحربين، وما هي المآلات المدمرة التي

أسفرت عنها؟».

وذكر الغانم ان الديمقراطية هي نظام، اتفق العالم على أنه أفضل من كل بدائله، التي جربتها الإنسانية على مدار الزمن، لكنه ليس النظام المقدس الذي يُمنع فيه تصحيحه وتصويبه متى ما كانت الممارسة مختلة ومعتلة.

وآثارها ومواقفها وآثارها المجتمعية والاقتصادية والثقافية، أي بعبارة أخرى، نحن نقاش جوهر النظام الديمقراطي ولفسفته، لا شكله وترتيباته..

وأكد الغانم «علينا جميعاً واجب التحلي بالجرأة ونحن نتعاطى مع هذا الملف المهم، بعيداً عن حساسية الشعار، وخاصة عندما يتحول نقد النظام الديمقراطي نقداً موضوعياً في حال اختلاله، إلى اتهام بالفساد بما هو مقدس».

وأوضح الغانم «إن تاليه أي نظام، وإن كان نظاماً يحمل شكلاً ديمقراطياً، هو أول معوقات تجديد الديمقراطية، ومعالجة اختلالاتها في

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن نقد الممارسات الخاطئة المتعلقة بالنظام الديمقراطي ومراجعتها باستمرار لا يستهدف تقويض هذا النظام، بل حمايته من حالات التآكل والتراجع، وحمايته من كل ما يشوه جوهره ومعناه.

وقال الغانم إن على الجميع التحلي بالجرأة في التعاطي مع التحديات التي يمكن أن تؤثر في جوهر النظام الديمقراطي بعيداً عن حساسية الشعار والرمز.

وأضاف الغانم «لا بد هنا أن أشيد بما جاء في المذكرة التوضيحية للمناقشة، والتي سلطت الضوء على أبرز التحديات التي تواجه النظام الديمقراطي، ولعل أبرزها كما جاء بالمذكرة (التحزب الحاد المغضي إلى الانقسام)، و(خطر المعلومات المضللة المتدفقة من وسائل التواصل الاجتماعي) وغيرها من النقاط المهمة».

وقال الغانم «برغم انتماء موضوع الديمقراطية إلى ساحة النقاش السياسي ظاهراً، إلا أن الأمر في جوهره يحتاج إلى تاصيل نقائي وفكري؛ إذ إننا ونحن نتحدث عن تحديات الديمقراطية، لا نتحدث عن منظومة الإجراءات والقواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام الديمقراطي، بقدر ما نتحدث عن

## السايريسأل وزير العدل عن عدد الاستقالات في وحدة التحريات المالية؟

الكويتيين حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما سبب التسرب الوظيفي؟



أعلن النائب مهند الساير عن توجيهه 3 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، نصت على ما يلي:

8 - هل هناك فريق للرد على الأسئلة البرلمانية؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بعدد الاجتماعات وقيمة المكافآت وموافقات ديوان الخدمة المدنية ومراقب شؤون التوظيف للرد على السؤال الثاني

السؤال الأول

السؤال الأول

بالتعميم رقم (4) لسنة 2019 ما ترتب عليه تخفيض عدد الشركات المصنفة ضمن الفئة الأولى من عدد 82 شركة إلى 23 شركة بعد صدور القرار وبدء العمل به، لذا يرجى تزويدي بالآتي:

السؤال الثاني

السؤال الثاني

1 - صورة ضوئية من تقرير لجنة التصنيف الأخير المقدم بشأن إعادة النظر الدوري في المسجلة والمصنفة لدى الجهاز المركزي للمنافسات العامة.

السؤال الثالث

السؤال الثالث

2 - ما أسباب قصر مناقصات المقاولات في الأشغال المدنية للمؤسسات الحكومية على الشركات المصنفة ضمن الفئة الأولى والتي لا يقل رأسمال الشركة أو الأصول المملوكة للفرد في الفئة الأولى إلى عشرة ملايين دينار كويتي ضمن تصنيف متعدي المقاولات؟

السؤال الرابع

السؤال الرابع

3 - كم عدد الأكتشاك المطروحة في المزايدة؟ وهل هناك مزايدات أخرى ستنطرح في إعلان آخر؟

السؤال الخامس

السؤال الخامس

4 - ما أسباب عدم التوسع والتنوع في التصنيفات للأشطة المطلوبة لشغل تلك الأكتشاك وقصرها على قطاع الأذنية؟

السؤال السادس

السؤال السادس

5 - ما أسباب عدم تخصيص جزء من المزايدة لأصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؟

السؤال السابع

السؤال السابع

## 48 سؤالاً و5 اقتراحات بقانون و6 أخرى برغبة.. حصيلة أسبوع برلماني

السنوات الخمسة عشرة الماضية وتشكيل لجنة تحقيق حول الأضرار التي سبقت من متحف الكويت الوطني، وأسباب عدم التزام بعض قيادات مؤسسات الدولة المختلفة بمنح الرياضيين الفرغ الرياضي.

وتلقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، 4 أسئلة من بينهما سبب استبعاد المتقدمين الحاصلين على معدلات جامعية عالية بدورة باحث قانوني مبتدئ، والوظائف الإشراافية والتقييم الدوري للشركات والمؤسسات المسجلة والمصنفة لدى الجهاز المركزي للمنافسات العامة.

وتلقت وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، د. رنا الفارس، 4 أسئلة أبرزها الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحماية مصادرهما المالية وحماية المتعاملين معها من عمليات الابتزاز والنصب الإلكتروني وأسباب التمايز بين المحافظة خصوصاً فيما يتعلق بتغيير عنوان السكن.

وتلقى وزير الدولة لشؤون البلدية وتلقى وزير التجارة والكهرباء والصناعة، 3 أسئلة من بينها أسئلة أبرزها إعطاء الراغبين في تلقي التطعيم الحق في اختيار نوع اللقاح، وإيرادات ومصروفات المراكز الطبية والعيادات.

كما تلقى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، سؤالين عن تخصيص مزرعة بمساحة 20 ألف متر مربع في أمغرة للمتعاين من الإدمان والميزانية المرسودة لدعم المشاريع الخارجية، وتلقى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ ج. أحمد ناصر المحمد، سؤالين عن تقرير جهاز متابعة الأداء الحكومي في شأن توفير مناطق تخزينية استراتيجة لإقامة مخازن ومستودعات لأغراض التخزين الغذائي، وقوة الأطفاء العام،

السؤال الثامن

السؤال الثامن

السؤال الثامن

السؤال التاسع

السؤال التاسع

السؤال التاسع

السؤال العاشر

السؤال العاشر

السؤال العاشر

السؤال الحادي عشر

السؤال الحادي عشر

السؤال الحادي عشر

السؤال الثاني عشر

السؤال الثاني عشر

السؤال الثاني عشر

السؤال الثالث عشر

السؤال الثالث عشر

السؤال الثالث عشر

السؤال الرابع عشر

السؤال الخامس عشر

السؤال السادس عشر

السؤال السابع عشر

السؤال الثامن عشر

السؤال التاسع عشر